

التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية

أ. شريف غياط
أستاذ مساعد مكلف بالدروس
جامعة قالمة-الجزائر

أ. محمد بوقوم**
أستاذ مساعد
جامعة قالمة-الجزائر

ملخص

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التنمية الاقتصادية تابع من دورها في خلق فرص عمل جديدة و مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنمية هذا النوع من المؤسسات وتطويره، وتهتم هذه المداخلة بتحليل الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم المشاكل التي تواجهها، فضلاً عن الحلول المقترحة للنهوض بهذا القطاع وتفعيل جوره التنموي.

مقدمة:

لا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً مهماً وحيوياً في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة من جهة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن جهة ثانية المساهمة بفعالية في التصدير، وزيادة قدرات الابتكار، أف إلى ذلك كونها تمثل وعاءً رئيسياً لاستقطاب العمالة. فكما هو معلوم تشكل هذه المؤسسات أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ تشير الإحصائيات في بعض دول الوطن العربي إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل 95% في مصر و42% في تونس و50% في المغرب (أحمد فاروق غنيم، 2005).

وبالنسبة للجزائر وانسجاماً مع توجه سياستها الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، وإدراكاً منها بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظراً لما يمكن أن تؤديه مستقبلاً إذا ما حظيت بال العناية الكافية ، ويظهر ذلك من خلال اتباع سياسات نقدية، وإنشاء هيكل تهتم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. ضمن هذا السياق تدرج هذه الدراسة التي هدفت إلى تكوين رؤية فكرية عن تجربة الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات ترقيتها على اعتبار أنه ينظر إليها كأفضل وسيلة للإعاش الاقتصادي لما تتميز به من سهولة التكيف والمرونة التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية بشقيها الاقتصادي (نمو اقتصادي) والاجتماعي (توفير مناصب عمل) وجلب الثروة. ولتحقيق هدف هذه الدراسة وفرضياتها المطروحة فإن نطاقها يشتمل عرض الفقرات الآتية وتحليلها:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
 - استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج الراجعة لها من حيث الترخيص، التمويل.
 - المشاكل والصعاب التي تعيق نمو هذه المؤسسات وتطورها.
- ويستند الباحثان في تكوين الرؤية المذكورة إلى فرضية أساسية مؤداها أن تحقيق التنمية المنشودة والنمو الاقتصادي المرغوب فيه لا يتأتى إلا من خلال تهيئة الأرضية التي تكفل توسع نشاط هذه المؤسسات في جميع المشاريع ولاسيما قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات، رفع التحديات التنافسية وغزو الأسواق الخارجية إلى جانب المؤسسات الكبيرة ومواجهة الصدمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف متفق عليه عموماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فطبقاً لمنظمة العمل الدولية، لا يمكن لتعريف وحيد أن يشمل جميع أبعاد الحجم "الصغير" أو "المتوسط" للعمل التجاري. ولا يمكن لهذا التعريف، وأن يعبر عن الاختلافات بين الشركات أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة. وتستند معظم تعاريف الحجم إلى معايير من قبيل عدد العاملين، أو الميزانية الإجمالية، أو الرقم السنوي للأعمال (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2000) أما المشرع الجزائري فقد أخذ بالتعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي الذي يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "كل مؤسسة تضم على الأقل من 250 عاملاً ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير" (حسين رحيم، 2002، 52)، هذا في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وتوقيعها على ميثاق بولونيا سنة 2000 المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (M.K.MENNA, 2003).

2. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرزت تغيرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالاً واسعاً لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي "1994". و للوقوف على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من سنة 1994 نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	1994	1995	* 1999	2001	*2002	2003	***2004
عدد المؤسسات	26.212	177.365	159.507	179.893	188.893	288.587	312.959

المصدر: *ناجي بن حسين، آفاق الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 02، 2004، ص 94..

** Site Internet Du Ministère Des PME Et L'Artisanat, Bulletin D'Information Economiques Pour L'Année 2002/2003, www.pmeart-dz.org

*** Site Internet Du Ministère Des PME Et L'Artisanat, Bulletin D'Information Economiques Pour L'Année 2004, www.pmeart-dz.org

تتبين من خلال معطيات الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث بلغ 26212 مؤسسة، عام 1994 ليتضاعف من بعدها العدد حتى يصل في حدود عام 2004 إلى 312959 مؤسسة، بمعنى أن عدد المؤسسات قد زاد خلال عقد من الزمن بـ 286747 مؤسسة، ويرجع ذلك في اعتقادنا إلى انتهاج بنك الجزائر لسياسة ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء من سنة 2001، حيث وصلت إلى حدود 05 % (Farouk BOYACOU,2004,26)، وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية الصدى الإيجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين نظراً للأهمية التي حظي بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة؛ من حيث توفير مصادر التمويل اللازمة وتيسير شروط تقديمه، فضلاً عن اتباع استراتيجية عمل وتوجيه لهذا القطاع الحيوي على المديين المتوسط والبعيد، مدعمة بآليات وميكانيزمات فعالة وواقعية قابلة للتنفيذ ومكيفة مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، الغاية منها تجاوز العراقيل التي تحول دون تنمية هذا القطاع وتطويره، فتم استحداث صندوق ضمان القروض بقيمة 30 مليار دينار جزائري، وصندوق رأسمال المخاطر بقيمة 3,5 مليار دينار جزائري، إلى جانب إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر توجد في سبعة قطاعات أساسية، حيث أوضحت إحصائيات سنتي 2003 و 2004 أهم قطاعات وجود هذه المؤسسات تمركزها وفق ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط "قطاع خاص"

معدل التغير %	سنة 2004		سنة 2003		قطاعات النشاط
	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	
10,74	32,32	72.869	31,64	65.799	البناء والأشغال عمومية
09,43	16,83	37.954	16,68	34.681	التجارة
08,11	09,00	20.294	09,03	18.771	النقل والاتصالات
06,31	07,51	16.933	07,70	15.927	الخدمات
06,60	06,26	14.103	06,36	13.230	الفندقة والطعام
04,71	06,06	13.673	06,28	13.058	الصناعات الغذائية
06,75	22,01	49.623	22,35	46.483	قطاعات أخرى
08,41	100	225.449	100	207.949	المجموع

Source: Site Internet Du Ministère Des PME et l'artisanat Bulletin D'Informations économiques-DSIS, N°06, pour 2004, www.pmeart- dz.org

انطلاقاً من الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعف بنسبة 08,41% أغلبها في قطاع البناء والإشغال العمومية؛ حيث قدر معدل الزيادة في هذا القطاع بـ 10% ويرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع ولاسيما في مجال بناء السكن؛ مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن نظراً لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي. وإذا ما رجعنا إلى إحصائيات سنة 2004 وركزنا عليها نسجل أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية بلغ 312959 مؤسسة تشغل قرابة 838504 أجير، ويندرج ضمن هذه المؤسسات، مؤسسات القطاع الخاص والبالغ عددها 225449 مؤسسة أي ما يعادل نسبة 72,04% من إجمالي عدد المؤسسات وتشغل قرابة 592.758 عامل، ويدخل ضمن هذه المؤسسات، المؤسسات المصغرة (أقل من 10 عمال) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل 10 عمال فأكثر، أما فيما يخص المؤسسات التابعة للقطاع العام فقد قدر عددها بـ 778 مؤسسة، أي ما نسبته 0,25% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشغل قرابة 71826 عامل أي نسبة 8,56% من مجموع العمال، في حين قدر عدد الحرفيين المصرح بهم لدى غرف الصناعة التقليدية والحرف بـ 173920 حرفي موزعين على 86732 ورشة حرفية، بحيث قدر عدد العاملين ضمن تعاونيات الصناعة التقليدية بـ 1574 حرفي، وفي مؤسسات الصناعة التقليدية بـ 570 حرفياً، أما الباقي فقدر عددهم بـ 171.776 حرفي مستقل (لا ينتمون لأي تعاونية أو مؤسسة). والجدول الآتي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2002-2004):

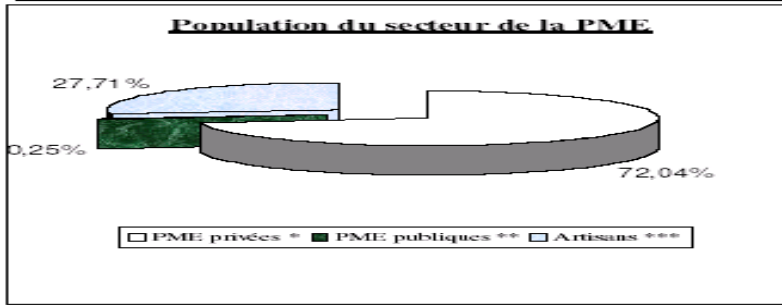
الجدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002-2004)

سنة 2004			سنة 2003			سنة 2002		
التطور في عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات		
35.897	72,04	225.449	72,05	207.949	72,39	189.552	PME قطاع خاص	
10-	0,25	778	0,27	788	0,3	788	PME قطاع عام	
15.209	27,71	86.732	27,66	79.850	27,31	71.523	PME حرف تقليدية	
51.096	100	312.959	100	288.587	100	261.863	المجموع	

Source: Internet du ministère des PME et l'artisanat Bulletin D'Informations économiques, op.cit 2002,2003,2004.

من واقع الأرقام السابقة، نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة خلال المدة 2002-2004 قدر بقرابة 51096 مؤسسة، كذلك تزايد حجم العمالة ، حيث وصل سنة 2004 إلى 838.504 عامل. والشكل الآتي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي:

الشكل رقم (01): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية



Source: site Internet du ministère des PME et l'artisanat, op.cit.

وللوقوف بصورة أكثر إشرافاً ووضوحاً على الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي للجزائر ولاسيما تلك التي تعود إلى القطاع الخاص، ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للمدة (1999-2003) نورد الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام "خارج قطاع المحرفات"

السنة	1999	2000	2001	2002	2003
قطاع النشاط	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %
ق، عام	420	457,8	481,5	505	550,6
ق، خاص	1.288	1356,8	1560,2	1679,1	1884,2
إجمالي PIB	1.708	1714,6	2041,7	2184,1	2434,8

الوحدة: مليار د

Source: site Internet du ministère des PME et l'artisanat, op.cit.

يتضح من الجدول أعلاه، أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر، إذ يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب كبيرة؛ حيث قدرت في سنة

1999بـ75.4% وإن انخفضت في سنة 2000 فإنها ما لبثت أن عرفت ارتفاعاً آخر بدءاً من سنة 2001 لتصل إلى 77,40% سنة 2003 وهو ما يعادل مساهمة إجمالية تقدر بـ 1884,2 مليار د ج، وتوزع على وجه الخصوص في النشاط الزراعي والتجاري والبناء والخدمات. وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، ولاسيما أن عدد هذه المؤسسات سيرتفع وأن نسبتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا أضفنا المؤسسات التي تتحرك في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، بسبب (صالح صالح، 2004، 18): " الثقل المفرط للضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة، فإن عدداً هاماً من المؤسسات نحا نحو القطاع غير الرسمي، ومن ثم منع إنشاء مؤسسات أخرى كثيرة " فإن مساهمتها في الاقتصاد الوطني محدودة، ومن ثم فإن هناك فرصة للتخفيف من المشكلات بالتركيز على البدائل المتعلقة بتطوير هذه المؤسسات وترقيتها والتخفيف من مشكلاتها المتعلقة بالضرائب والضمان الاجتماعي والفوائد المسبقة والضمانات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الرسمي على حساب الاقتصاد الموازي بزيادة اكتشاف الأنشطة الاقتصادية لآلاف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تحاول تجاوز كثير من الصعوبات والعراقيل التي تحد من نموها وتطورها.

3. استراتيجيه تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية المحلية.

إيماناً منها بأهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات في مجال تنمية هذا القطاع وبلوغ الأهداف المرجوة منه، وفيما يأتي نحاول عرض أهم هذه الآليات من خلال العناصر الآتية:

أ. الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد الاهتمام بها فرض حتمية تعاقد جهود هيئات عديدة من أجل تمكين هذه المؤسسات بلوغ الأهداف المنوط بها ، والتي من أهمها:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) : استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية وتضطلع بالمهام الآتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2003):

- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.
 - تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
 - تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصادياً واجتماعياً.
- ومن هنا فالوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني للمستحدثين، وتسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل وتحقيق المداخل لمستحدثيها من جهة، وضمان استرداد الديون المحصل عليها خلال الأجل المحددة من جهة أخرى.
- يتم استخدام صيغ التمويل الثنائي والثلاثي، تكون الأولى بين الطرف المستفيد والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والثانية بين الطرفين السابقين والبنك وتكون تشكيلة التمويل حسب هذه الأخيرة كما يأتي:

- لمساهمة المالية لأصحاب المشاريع، وتتغير نسبة المساهمة حسب تغير حجم الاستثمار وموطنه.
- قرض دون فائدة تمنحه الوكالة يتغير حسب مستوى الاستثمار.
- قرض بنكي يخفض جزء مهم من فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع. ويمكن تلخيص ذلك من خلال ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (05): بوضوح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

حقيقة	الاستثمار ≥ 2000.000 دج	الاستثمار > 10 دج	2.000.000 دج
القرض بدون فائدة	25%	20%	
المناطق الخاصة	المساهمة الشخصية	القرض البنكية	08%
	05%	70%	72%
المناطق الأخرى	المساهمة الشخصية	القرض البنكية	10%
	05%	70%	70%

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه هو: أن العبء الأكبر في التمويل يقع على عاتق البنوك التجارية بالدرجة الأولى، إذ تتراوح نسبة المساهمة البنكية ما بين 70% إلى 72% من القيمة الإجمالية

للاستثمار، تليها بعد ذلك القروض دون فائدة، و الأموال الخاصة؛ مما يؤكد سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات، كما نلاحظ أن نسبة القروض دون فائدة تنخفض كلما اتجه مبلغ الاستثمار إلى الارتفاع، يقابله تزايد في نسبة مساهمة البنوك في التمويل في حين تتجه نسبة مساهمة صاحب المشروع نحو الارتفاع، والهدف من ذلك كله دفع القدرات التي لم تسعفها الإمكانيات المالية عن المساهمة في الحياة الاقتصادية إلى تجسيد أفكارها الاستثمارية في الواقع بموجب الدعم المالي.

• وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات (APSI): طبقاً لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993، فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراساتها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أم بالرفض.

وقد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم 03-01 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله. وأهم ما ميز التشريع الجديد ما يأتي(معوان مصطفى، 20، 2003):

- المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام و الخاص.
- إنشاء شبك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و إصدار التراخيص.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) : تم استحداث هذه الوكالة سنة 2004، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها ومن أهم وظائفها نذكر (المرسوم التنفيذي رقم 04-14):
- تقديم القروض دون فائدة والاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- إقامة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية وتوظيفها لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.
- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهو بمنزلة آلية جديد لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85% من الديون المستحقة وفوائدها في حالة إخفاق المشروعات الممولة.

• البنوك التجارية: تؤدي البنوك التجارية دوراً كبيراً في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوصفها مصدراً مهماً من مصادر التمويل لهذه المؤسسات، وتجدر الإشارة هنا أن تدخل البنوك يخضع للقاعدة التجارية المعمول بها مع بقية المتعاملين.

• صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، ويعدّ إنجازاً حقيقياً لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه يعالج أهم المشاكل التي تعاني منه هذه المؤسسات والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، كما أنه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحول دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كانت آخر الإجراءات المتخذة لصالح تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال شهر جانفي 2004 واتسمت بإنشاء صندوقين جديدين هما (جريدة الشروق، 2004 العدد 981):

- صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 30 مليار د.ج.
- صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 3,5 مليار د.ج.

ب- الدور المرتقب من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني:

يرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء؛ وذلك من خلال مساهمتها في (فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، 2004، 65):

* تنويع مصادر الدخل ، من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات ، وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج ، فضلاً عن إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت ، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي .

* توفير فرص العمل للمواطنين وتقليل مشكلة البطالة .

* خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

* إمكانية تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المتغيرات الاقتصادية، من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تعبئة المدخرات الوطنية، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية،

ودعم القيمة المضافة، ومن ثم تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات.

* فضلاً عما سبق فإن الهدف المنشود من وراء تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها لا يقف عند تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة وإنما يتعدى ذلك إلى تحقيق تنمية بالمفهوم الحديث.

4. المشاكل التي تعترض إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها: على ضوء ما تقدم، يتبين مدى العناية والأهمية البالغة التي يتلقاها هذا النوع من المؤسسات (PME/PMI) حيث أولته الدولة اهتماماً كبيراً، ويتجلى ذلك في إنشاء وزارة خاصة بها في شهر جويلية 1993، غير أنه ومع الجهود المبذولة بشأن تطويرها وترقيتها وكذا الدعم الذي تحظى به، بدءاً بتطبيق العديد من الإجراءات التشجيعية والتحفيزية، ولاسيما في مجال الاستثمار. إلا أنه ومع ما تتوفر عليه هذه المؤسسات من مجموعة من الميزات التي تمكنها من القيام بالدور المنوط بها في الاقتصاد الوطني. فإنها لا تزال تشكل قطاعاً هشاً تعصف به جملة من المشاكل والمعوقات والتي من شأنها أن تقلص أو تلغي من فرص امتلاكها الميزة التنافسية، ولعل أهمها في هذا الصدد ما يأتي:

(1) الائتمان: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل، أي حصولها على الموارد المالية اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها، ويرجع السبب في ذلك إلى:

* البحث عن الاستقلالية المالية، حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقاً أمام حرية اتخاذ القرار، ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزى إلى وضع أمواله موضع الخطر في كل قرار، يرى فيه إشراكاً مع أي متعامل أجنبي (خارج عن المؤسسة)، كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية).

* ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد، فمع من الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

- غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل.
- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثم فإن معالجة الملفات، ولاسيما بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة.

- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد فيها المؤسسة كالإعفاءات.
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة وحجمها الضئيل مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض.

(2) نظام المعلومات: إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل هذا النوع من المؤسسات هشة وغير قادرة على المنافسة وكذا التغيرات البيئية، ولاسيما في بداياتها الأولى فمن المؤكد أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، توجد في محيط معلوماتي ضعيف جداً ولا يساعد على تنميتها ونموها.

ففي غياب بطاقة صحيحة ودقيقة للمعلومات بعدد هذه المؤسسات وتمرکزها الجغرافي، الخ، أو بعبارة أدق غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات، يجعل قيام هذه المؤسسات يتم في فوضى عارمة لانعدام الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة جيدة، وشح المعلومات الضرورية عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يتطلب تشخيصاً دقيقاً للمؤسسات الصغيرة والمصغرة

(3) صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية: إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، فإن إدارتنا لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، إذ يغلب عليها روح الروتين الممل، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء كبير، لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصاً اقتصادية لا تعوض ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك ما يأتي:

(أ) مشكلة الذهنيات أو العقليات إذ إنها لم تنتهياً بعد لهضم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثمّ التعامل معه وفق متطلباته.

(ب) سرعة حركية التقنين وإنتاج النصوص، لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

(4) صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة ومن ثم إنجاز المشاريع الاستثمارية وتنميتها بسبب:

* طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.

* الرفض دون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات.

* ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها.

(5) عدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبرر في ذلك هو صغر حجمها وكذلك لتكيفها مع المتغيرات، ولاسيما تغيرات المحيط التنافسي. وعليه فنجد هذا النوع من المؤسسات يعتمد مخططات تكوين لتنمية معارف مستخدميها؛ والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى لارتفاع تكلفة عملية التكوين.

(6) التكنولوجيا: من بين الصعاب التي تواجهها أيضاً المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة، مسألة الحصول على التكنولوجيا، شأنها في ذلك شأن المورد البشري، وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخرى وهو ما يجعل حصولها على التكنولوجيا أمراً صعب المنال. حتى أن ما يتوافر لديها من معارف تقنية معرض للتجاوز بفعل الابتكارات والاختراعات الجديدة.

(7) غياب ثقافة مؤسسية: لا ريب في أن ما حققته المجتمعات المتقدمة من نجاحات ورفق يعود إلى ما توصلت إليه من نهضة وتطور علمي، إذ بفضل المعرفة العلمية والتكنولوجية تحقق لها الكثير من الإنجازات. وجدير بالذكر هنا، أن إدارة المشاريع والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستوحاة من العلوم المختلفة، وإن كنا نلاحظ هنا أن نصيب المؤسسات الصغيرة ضعيف لدرجة لا يكاد يذكر، ومن ثم فلا مناص من إيجاد أداة تمكن من تنظيم دخول الفكر المؤسسي - إن لم نقل ثقافة المؤسسة - إلى هذا النوع من المؤسسات.

خلاصة وتوصيات:

رغم حداثة نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعدم بلوغها بعد المكثفة اللائقة بها على المستوى الاقتصادي الكلي، نظراً لاصطدامها في الواقع الاقتصادي بمجموعة من المعوقات السالف ذكرها، إلا أن خيارها، نابع من الإدراك بأن تشييد اقتصاد قوي، يمر حتماً عبر بناء مؤسسات اقتصادية قوية، تقاس بالمعايير الدولية، وأما اقتصاد الربيع فلن يعمر طويلاً، ولبلوغ هذا الهدف، وقع خيار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعني إخراج الاقتصاد من اعتماده على مصدر واحد للدخل (المحروقات) إلى اعتماده على مصادر متعددة ومتنوعة، من شأنها توفير

مناصب العمل وزيادة في معدلات النمو والمساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في عالم سريع التطور. ومنذ ظهور الإصلاحات الاقتصادية، بذلت مجهودات جبارة لترقية الاستثمار وتنوع إنشاء المؤسسات ولاسيما في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدءاً بتفاهم العسر المالي وغياب الإدارة الرشيدة، التي تعوزها الحوافز الحقيقية للمنافسة الحرة والرغبة في التجديد والابتكار وإهمال عملية التأهيل والتأهيلية وذلك للافتقار إلى هذه المعارف التقنية.

ولتجاوز هذه المعوقات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتعين وجوباً إيجاد حلول لإشكاليات هذه المشروعات التي تحتاج إلى قوة دعم ومساندة كبيرة من شأنها أن تعطيها شحنة تحفيزية وتشجيعية في تطورها وترقيتها وذلك انطلاقاً من إيجاد مؤسسات للترقية وتمويل هذه المشروعات مؤيدة ومدعمة بقوانين وتشريعات. وعليه فالأمر يتطلب في هذا الصدد، الاستفادة من التجارب والأساليب العالمية كالتجربة اليابانية والإيطالية الرائدتين في هذا المجال، وكذلك دراسة أسباب وعوامل نجاحها والتي نلخصها في النقاط الآتية:

- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية.
- الإسراع في تسييط تدابير صرف القرض، مع إمكانية استبعاد الشروط التي تفرضها البنوك كالضمانات والتحليلات المالية وغيرها، واستبدال ذلك بطرائق مستحدثة، بمعنى اعتماد البنوك على صيغ تمويلية أكثر نجاعة كاستحداث نظام تصنيف الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خير الدين معطى الله، 2005، 154).

- تعزيز موقع ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني.
- توفير مناخ استثماري مناسب، وذلك باتخاذ إجراءات عملية وملموسة في اتجاه تحفيز الإنتاج، واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ووضع استراتيجيات تنافس السلع الأجنبية وتضمن بقاءها على الساحة الدولية ولاسيما مع وشك إتمام ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أضف إلى ذلك القيام بدراسات جادة ومعقدة للعراقيل التي تقف حجرة عثرة أمام ترقية هذه المؤسسات وتطورها، وذلك في أقرب الآجال لتمكينها من أداء دورها الفعال في عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم خلق مناصب عمل عديدة، وإنتاج تشكيلة واسعة من السلع والخدمات.

وعليه وانطلاقاً مما تقدم، نرى من الضرورة بمكان الإسهام -ولو بإيجاز- بتقديم بعض الاقتراحات التي يمكنها المساهمة في تهيئة الأرضية اللازمة لتطوير هذه المؤسسات والنهوض بها ومنها:

- ترقية السوق العقاري بالاعتماد على أسلوب البيع بالمزاد العلني، مع الإسراع في تسوية قضايا العقار العالقة بسبب عدم وضوح ملكيتها.
 - التخفيف من الرسوم الضريبية والجمركية، وهذا حسب نشاط كل مؤسسة لتشجيع قيام هذه المؤسسات .
 - ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لنشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
 - تشجيع التحاق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة (ترقية وتطوير بورصة المناولة).
 - تعميم الثقافة التسييرية (ثقافة المؤسسة) لدى المستثمرين .
 - ترقية الشراكة الوطنية والأجنبية .
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أفضل الوسائل للإعاش الاقتصادي نظراً لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب عمل وجلب الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الصناعية الكبرى، بإمكانها رفع التحديات التنافسية والتنمية وغزو الأسواق الخارجية.

الهوامش

1. فاروق غنيم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف، المركز الدولي للمشروعات الخاصة، 2005. www.cipe-arabia.org
2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد بعنوان: المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلس التجارة والتنمية، جوفيف 3-5 جويلية 2000، ص 07.
3. حسين رحيم ، ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظام المحاضن الوطني الأول حول م. ص. م ودورها في التنمية، جامعة الأغواط 2002، ص 52 ، نقلا من :
G.A.Koukou Douko, M.Boudoux, M.Roge, L'accompagnement managérial et industriel de la PME, édition, L'Harmattan, 2000, p23
4.M.K.MENNA, Chercheur au CREAD,BNA Finance, Revue trimestrielle,N°05, Juillet /septembre, 2003.p07.
5. M.Farouk BOYACOU, Financement de L'investissement et de la croissance, revue BADR INFOS N°2 , MARS 2002,p26.
6. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2004، ص 18.
7. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2003.
8. معوان مصطفى، دور الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية، جامعة ورقلة 2003، ص 20.
9. للمزيد من التفصيل انظر: المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية العدد 06 لسنة 2004.
10. مقالة بعنوان: بيروقراطية البنوك تسهم في فشل المشاريع الطموحة، جريدة الشروق العدد 981، الصادر بتاريخ 22 جانفي 2004.
11. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، الإسكندرية، 2004، ص 65.
12. خير الدين معطى الله، بوقوم محمد، تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة، العدد 13، 2005، ص 154.

قائمة المراجع

1. ناجي بن حسين، آفاق الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 02، 2004.
2. خير الدين معطى الله، بوقوم محمد، تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة، العدد 13، 2005.
3. فاروق غنيم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتلكين وكمستخدمين لحقوق المؤلف، Wwww.cipe-arabia.org.
4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير من إعداد أمانة الاونكتاد بعنوان: المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلس التجارة والتنمية، جونييف 3-5 جويلية 2000.
5. حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظام المحاضن الوطني الأول حول م. ص.م ودورها في التنمية، جامعة الأغواط 2002.
6. صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2004.
7. . الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2003.
8. معوان مصطفى، دور الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية، جامعة ورقلة 2003.
9. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الجريدة الرسمية العدد 06 لسنة 2004.
10. بيروقراطية البنوك تسهم في فشل المشاريع الطموحة، جريدة الشروق العدد 981، الصادر بتاريخ 22 جانفي 2004.
11. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، الإسكندرية، 2004.
12. Site Internet Du Ministère Des PME Et L'Artisanat, Bulletin D'Information Economiques Pour L'Année 2002-2003-2004, www.Pmeart-dz.org.
13. M.K.MENNA, Chercheur au CREAD,BNA Finance, Revue trimestrielle,N°05, Juillet /septembre, 2003.
14. M.Farouk BOYACOUB, Financement de L'investissement et de la croissance, revue BADR INFOS N°2 , MARS 2002.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2006/12/12.